



المؤتمر العالمي للشراكة والمسؤولية المجتمعية
للمؤسسات المالية والمصارف الإسلامية

الشراكة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمصارف الإسلامية...

الماهية والمجالات والتطور التاريخي

بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي للشراكة والمسؤولية المجتمعية
للمؤسسات المالية الإسلامية

الدوحة 21 محرم 1440 هـ - 01 أكتوبر 2018م

بقلم

محمد علي القره داغي

خبير مصرفي

بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

لقد حظيت المسؤولية المجتمعية للمؤسسات باهتمام كبير لدى الباحثين ورجال الأعمال في السنوات الأخيرة باعتبارها من مزايا وخصائص المؤسسات العصرية الحديثة والتي تسعى أن تكون عضواً فاعلاً في المجتمع الذي تعمل فيه.

وقد بدأ هذا الاهتمام يظهر في العقد الأول من القرن الماضي وازداد في خمسينيات القرن نفسه بعد الحرب العالمية الثانية، ثم ظهر كمصطلح يتم تداوله بشكل واسع في قطاع الأعمال مع بداية الأزمة المالية التي عصفت بالعالم عام 2007.

ورغم البحوث العديدة التي تم تقديمها في هذا المجال فإنه لم يتفق الباحثون على تعريف يلقي القبول العام لدى جميع الباحثين والمتخصصين نظراً لحدثة المصطلح ولاختلاف رؤية كل باحث لهذه المسؤولية ولارتباط المصطلح بفروع المعرفة المختلفة، مثل الإدارة والاجتماع والأخلاق والقانون.

وحتى لا ندخل في متاهة المصطلحات والمفاهيم والتعريفات فإننا نعرف المسؤولية المجتمعية بأنها التزام المؤسسات بالإسهام في التنمية المستدامة ومكافحة الآثار السلبية لأعمالها على المجتمع.

وقد قام بعض الباحثين بوضع المسؤولية المجتمعية قبل الربح، وهي نظرية مجحفة في حق المؤسسات التي لها جمعيات عامة ومساهمين سيطالبونها بالأرباح في نهاية السنة، لكن الأصل هو تحقيق الربح بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية وضمن إطار المسؤولية المجتمعية

ومن الضروري الإشارة إلى أن الغرب ليس على وتيرة واحدة في تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات، فمنهم من رأى أن الواجب على الشركات أن ترعى بجانب مصالحها الاقتصادية، اعتبارات اجتماعية للعاملين لديها، والتركيز على مراعاة الجوانب البيئية والمجتمعية، بينما ذهب آخرون إلى أن المسؤولية الوحيدة للشركات هي مراعاة مصالحها الاقتصادية فقط، فالشركات ليست مؤسسات خيرية أو اجتماعية.



وبناء على المرجعية الإسلامية التي قامت عليها المصارف الإسلامية، وتصورها لدور المال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإن دورها لا يقتصر على تحقيق مصالح مالكي الأموال، أو الالتزام بقواعد الحلال والحرام فقط، ولكن يضاف إلى ذلك ركيزة هامة، وهي مراعاة حق المجتمع في هذه الأموال.

إن التأصيل الشرعي للمسؤولية المجتمعية يأتي من أن المال هو مال الله، "وآتوهم من مال الله الذي آتاكم" وإنما نحن مستخلفون فيه كأشخاص ومؤسسات وحتى كدول، فعلى أن نقوم بإيتاء المال لمن يحتاجه في مجتمعنا حتى يتحقق التوازن والسلام الاجتماعي والذي تسعى له كل الحكومات الرشيدة حول العالم.

إن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بعدم تمويل صالات القمار والنوادي الليلية والشركات التي تباع الخمور هو جزء أصيل من دورها ومسؤوليتها الاجتماعية، فكلها تعود بالضرر المباشر على العقل والمال والصحة،

ورغم أن المسلمين يشكلون نحو 25% من سكان الكرة الأرضية إلا أن إجمالي الأصول الإسلامية لا تشكل سوى 1.5% من الأصول العالمية بإجمالي قدره 1.7 تريليون دولار، وهذا يشكل تحدياً كبيراً للمؤسسات الإسلامية لتعمل على النمو الأفقي والرأسي وتطوير أدواتها التمويلية والاستثمارية لتجذب المزيد من العملاء الأفراد والشركات بل والدول.

وتعد المسؤولية الاجتماعية وسيلة من وسائل هذا التطوير والجذب، حيث تستطيع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أن تركز على هذه الوسيلة الجذابة فتعمل على دعم النشاطات المجتمعية بالبلدان التي تعمل بها فتزيد علاقتها بالبيئة المحيطة بها فتزدهر نشاطاتها.

وسنركز في هذا البحث على الوسائل التي من الممكن أن تمثل مدخلاً للمؤسسات المالية الإسلامية لتفعيل دورها المجتمعي، وقد نستطيع حصرها بشكل عام ضمن الوسائل التالية:

1- المسؤولية المجتمعية تجاه المساهمين وحملة الأسهم:



وذلك من خلال العمل على تنمية حقوق الملكية ، وتحقيق المركز التنافسي المناسب للمصرف الإسلامي، وتطوير مجالات الاستثمار، والسماح للمساهمين بمتابعة أعمال المصرف والاطلاع على البيانات المطلوبة ضمن أجواء من الشفافية والحوكمة.

2- المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين في المؤسسة:

حيث تتمثل هذه المسؤولية في رعاية المؤسسة لمصالح موظفيها ابتداءً باختيار الكفاءات الجيدة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ومروراً بتطويرهم وتدريبهم وترقية المميزين منهم، وانتهاءً بمشاركتهم أفراحهم وأحزانهم وترتيب اللقاءات في المناسبات لزيادة أواصر الصلة بين بعضهم البعض وبينهم وبين المؤسسة التي يعملون فيها مما يزيد من درجة الولاء والرضا الوظيفي الذي يعود في الأخير ايجاباً على المؤسسة والعاملين فيها على حدٍ سواء.

3- المسؤولية المجتمعية تجاه العملاء:

تتمثل هذه المسؤولية في ضرورة أن تكون جميع معاملات المؤسسة ضمن نطاق الشريعة الإسلامية الغراء، وجذب العملاء بالطرق الصحيحة والوسائل التسويقية البعيدة عن التضليل والغبن، والتعامل مع العملاء الذين يحظون بسمعة طيبة وخاصة أصحاب الشركات، فلا ينبغي على البنوك الإسلامية التعامل مع عملاء معروفين بفساد الذمة والضمير ويحتكرون بضائعهم أو معروف عنهم التعامل بالرشاوي، فتقوية هؤلاء مادياً عن طريق تمويل البنك لهم غير جائز نظراً لضررهم على المجتمع وكذلك من باب مصلحة البنك البحتة حيث أن هؤلاء سيقعون في شر أعمالهم عاجلاً أو آجلاً مما سيسبب لبنك خسائر مالية مباشرة.

وعلى المؤسسات المالية عدم توريث العملاء في مديونيات تثقل كاهلهم من أجل ربح قصير المدى قد لا يستطيع العميل الوفاء به مما قد يؤدي لمشاكل



قانونية قد تصل لحبس العميل وخسارة البنك، فعلى المؤسسات المالية توضيح أدواتها التمويلية والادخارية لعملائها بشكل بعيد عن التضليل من خلال العقود الواضحة والصريحة التي لا تحتمل التأويل، وهنا لا بد أن نذكر بأهمية تدريب الموظفين وخاصة موظفي خدمة العملاء ومديري العلاقة للشركات بطريقة يتم فيها استيعابهم لكافة منتجات المؤسسة المالية لتوضيحها لعملائهم بشكل صحيح.

ومن الضروري هنا توجيه الشكر لمصرف قطر المركزي الذي نصت تعليماته التنفيذية للبنوك القطرية على تحديد مدة قصوى للتمويل الشخصي لا تتجاوز الست سنوات للقطريين وأربع سنوات للمقيمين وعدم تحميل العميل التزامات بنسبة أكثر من 75% من الراتب الأساسي والعلاوة الاجتماعية للقطريين ونسبة لا تتجاوز 50% من إجمالي الراتب للمقيمين، بعد أن كانت مدة التمويل الشخصي تصل لخمس عشرة سنة وهي مدة طويلة وقد يتورط فيها العملاء ولا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم حتى نهاية هذه المدة، كما قام المصرف المركزي بزيادة مدة التمويل العقاري لمدة تصل لعشرين سنة من أجل إتاحة المجال للتملك العقاري.

كما يجب على هؤلاء الموظفين توضيح بعض السلبيات لبعض المنتجات كأعادة الجدولة وبطاقات الائتمان كي يكون العميل على بينة من أمره ويتخذ قراره في أجواء من الشفافية والوضوح، ولا يكون همّ الموظف تحقيق المستهدف منه فقط دون مبالاة بالعميل الذي أمامه.

وهنا أتذكر أحد العملاء الذي جاءني في أواخر تسعينيات القرن الماضي في إحدى البنوك التي بدأت فيها مسيرتي المصرفية وكان يريد تمويل قدره 220 ألف ريال لشراء سيارة وعمره 18 سنة، فسألته هل عندك سيارة فأجابني نعم، فسألته وما عيبها فقال لا شيء! فنصحته بشراء أرض ليبنى عليها بيته

في المستقبل، تناقشنا قليلاً ثم اقتنع، قيمة هذه الأرض الآن لا تقل عن ملايين الريالات وقيمة السيارة الآن هي صفر!



المقصود أن موظف خدمة العملاء اسمه "خدمة" العملاء وليس موظف "توريث" العملاء.

4- المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع:

تعتبر هذه المسؤولية من أهم المسؤوليات المجتمعية نظراً لبروزها أمام المجتمع، وسنفضل فيها بشكل أكبر لأنها الركيزة الأساسية والأهم، ويمكننا أن نقسمها إلى عدة أقسام:

أ- المسؤولية المالية:

وتعتبر الزكاة والصدقات من أهم وأشهر الطرق لقيام المؤسسة بواجبها تجاه المجتمع، حيث قامت بعض البنوك بإنشاء لجنة للزكاة داخل البنك مهمتها جمع الزكاة والصدقات وصرفها في الأوجه المستحقة لها، وتكون هذه اللجنة تحت إدارة هيئة الرقابة الشرعية وهي التي تحدد أوجه صرفها. غير أنه وبالنظر إلى نشاطات البنك التمويلية فإن هناك بعض الأشخاص أو المؤسسات الذين يتضررون من هذا التمويل لعدة أسباب قد تكون بعضها عائدة للبنك كعدم عمل دراسة الجدوى بالشكل الصحيح مما يؤدي لتوريث العميل في مديونيات لا يستطيع الوفاء بها فيصبح من المعسرين، وهنا أقترح على البنوك الإسلامية عمل صندوق خاص للمغرمين تتبع اللجنة تابعة لمجلس الإدارة يتم وضع نسبة معينة من أرباح البنك فيها بشكل سنوي لسداد الأقساط أو المديونيات عن بعض العملاء بعد دراسة حالتهم بشكل مستفيض والتأكد من إعمار العميل، فدخل بعض العملاء للسجن هو من الآثار السلبية للتمويل الذي تقوم به البنوك، وعليها مسؤولية تجاه المجتمع بتخفيف آثار أعمالها داخل مجتمعاتها، وهذا من الواجبات الأساسية للمسؤولية الاجتماعية.

كما نوصي بفتح صندوق خاص للقروض الحسنة يفتحه البنك بمبلغ معين ويساهم فيه عملاء البنك بحسب رغبتهم كسباً للأجر ويعتبر كحساب جاري



للعمل لكن لا يسحب منه إلا في نهاية فترة اشتراكه بالصندوق، ويتم من خلال الصندوق دعم مشاريع الزواج للشباب أو التعليم لغير القادرين أو المحتاجين لعمليات لا يستطيعون سداد تكلفتها في الوقت الراهن، كل هذا يتم بالطبع من خلال لجنة تدرس كل حالة على حدة. إن مثل هذه الصناديق تزيد من تلاحم المؤسسة مع مجتمعها وتبين الوجه الآخر المنسي للمؤسسات المالية الإسلامية. قد يقول قائل بأن المؤسسات الإسلامية ستصبح شبيهة بالمؤسسات الخيرية، ونرد عليه بأن الطبيعة الخيرية هي جزء من رسالة الإسلام التي تحمل اسمها المؤسسات الإسلامية وتعيش عليها، فلا بد من إظهار هذا الوجه المضيء للاقتصاد الإسلامي، كما أنها تعود بعوائد مادية ومعنوية غير مباشرة على المؤسسة على المدى القصير والطويل.

ب- المسؤولية الاجتماعية:

فعلی المؤسسات المالية الإسلامية أن تكون داعماً للنشاطات الاجتماعية وتستطيع القيام بذلك من خلال عدة نشاطات كقيامها بتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة والمساهمة في حفلات الزواج الجماعية وحملات التوعية المرورية، ومن الممكن استغلال قيام البنك بتمويل السيارات بتوزيع بروشورات توعوية على عملائها وخاصة فئة الشباب الذين تزداد نسبة الحوادث المميتة والإصابات الخطيرة بينهم بشكل كبير. كما من الضروري أن تقوم المؤسسات بعمل محاضرات توعوية عامة عن أساليب التمويل المتاحة لتوضيح مزايا وعيوب كل أداة تمويلية وتعريفهم بطرق الادخار ونشر ثقافة الادخار بالمجتمع والقيام بزيارات لطلاب المدارس والجامعات الذين سيشكلون عملاء البنك المستقبليين. ويعتبر تدريب الطلاب الجامعيين داخل المؤسسات المالية من المظاهر السائدة للمسؤولية الاجتماعية، حيث يتم تدريبهم على أعمال البنك بشكل عام ويتم استقطاب المميزين منهم للعمل بعد انتهاء دراستهم. وتقوم بعض البنوك برعاية بعض الطلاب والموظفين لإكمال دراستهم داخل أو خارج الدولة مما يعود بالنفع على الطرفين على المدى البعيد.



ج- المسؤولية الإنتاجية:

وأقصد بها ضرورة اتجاه المؤسسة لتمويل المشروعات الإنتاجية الحقيقية والتي تعود بالنفع المباشر على مجتمعنا، ولا يخفى على الجميع الحاجة الملحة حالياً لتكاتف الجهود لمواجهة آثار هذا الحصار الغاشم، والتي استطاعت دولة قطر تحت القيادة الحكيمة لسيدى سمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني ورئيس وزرائه ووزارته بصد الآثار المباشرة الأولية من هذا الحصار الظالم، واستطاع المصرف المركزي تحت إدارة سعادة المحافظ بصد الهجمة المالية التي استهدفت اقتصاد البلد وعملته، وقامت الدولة عبر كل وزاراتها بعمل اللازم ضمن منظومة تنسيقية لم تدع أحداً يحس بأي أثر لهذا الحصار على المستوى العام، لكن يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تكون داعماً رئيسياً وصاحبة الريادة في دعم كل المشاريع الإنتاجية بالدولة من خلال تفعيل نظام المضاربة والمشاركة وعدم الاكتفاء بالتمويل مقابل الأصول الحالية فقط، فالدولة تحتاج لمصانع إنتاجية في كافة المجالات، ورغم الدور الإيجابي الذي يقوم به بنك قطر للتنمية من خلال دعمه للمشاريع الرائدة إلا أن دور البنوك الإسلامية يبقى مُلحاً جداً في هذه الفترة.

د- المسؤولية الصحية:

تقوم بعض البنوك والمؤسسات بعمل حملات للتبرع بالدم يقودها رئيسها التنفيذي ويساهم فيها موظفو المؤسسة كجزء من المسؤولية المجتمعية تجاه مجتمعاتهم، كما يجب الاهتمام بتمويل القطاعات الصحية الخاصة بالدولة بشكل يساعدها على القيام بدورها في تطوير القطاع الصحي بالمجتمع.

هـ- المسؤولية الدينية:



إن الصبغة العامة للمؤسسات المالية الإسلامية هي الإسلام والعمل بالشرعية الإسلامية التي تهتم بالدين والدنيا وبالعقل وبالدين، وعليه فإن المؤسسات

مطالبة بدعم المؤسسات الدينية في المجتمع كمراكز تحفيظ القرآن الكريم وعمل حفلات لتخريج حفظة كتاب الله وتشجيعهم بمبالغ مالية يتم إيداعها في حساباتهم داخل البنك، كما تقوم بعض البنوك بعمل عروض خاصة لموظفي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من الأئمة والخطباء، وهذا يشكل دعماً لقطاع مهم وله دور كبير في تكوين ثقافة المجتمع وتطوير فكره ليعلم المعاملات المحرمة من المعاملات التي أحلها الله.

و- المسؤولية الرياضية:

لا شك أن الرياضة جزء أساسي من أي مجتمع، ويلقى اهتماماً واسعاً من عريضة كبيرة من الشعوب، وعلى البنوك الاهتمام بدعم الأنشطة الرياضية داخل مجتمعها ودعم الفرق الواعدة والمشاركة بشكل فعال في الأيام الرياضية والفعاليات المصاحبة لها، وتعمل بعض البنوك على تكوين فرق خاصة باسمها تشارك في الفعاليات الرياضية بالدولة وعمل دورات رياضية رمضانية تشارك فيها الفرق وسط أجواء من الحماس والتشجيع من الموظفين وعامة الناس.

إن قيام قطر باستضافة كأس العالم 2022 تعتبر فرصة للمؤسسات المالية الإسلامية لتمويل قطاع المقاولات الذي يقوم ببناء البنية التحتية لهذه المنشآت الرياضية والتي تصل تكلفتها لمليارات الدولارات، ورغم قيام بعض البنوك الإسلامية بتسهيل أعمال هذه الشركات ودعمها بشكل يساعدها على تحقيق أهدافها بالوقت والجودة المطلوبة كي يكون هذا العرس الرياضي هو الأفضل على مستوى دورات كأس العالم وتظهر قطر بشكل مشرف أمام كل من سيحضر هذه التظاهرة الرياضية التي سنستضيفها لأول مرة في تاريخ المنطقة العربية، إلا أنه من المطلوب زيادة الدعم لهذه الشركات وإعطائها الأفضلية والأولوية في التعاملات والتسهيلات.



كما نقترح على البنوك والمؤسسات الإسلامية التعاون مع لجنة المتطوعين التابعة للجنة المشاريع والإرث الخاصة بكأس العالم من أجل وضع جوائز وحوافز لموظفيهم الذين سيتطوعون للمشاركة في هذا الحدث العالمي وتسهيل مشاركتهم بإعطائهم إجازات من العمل.

ز- المسؤولية البيئية:

إن الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها واجبٌ شخصي ومؤسساتي كذلك، وعلى المؤسسات أن تساهم في تمويل المصانع التي تعمل بالطاقة النظيفة أو تنتجها وإعطائها حوافز تفضيلية عن بقية المصانع التي تمويلها، كما على المؤسسات الالتزام بالبعد عن تمويل أي مشاريع تضر بالبيئة.

5- المسؤولية المجتمعية تجاه العالم:

إن العالم أصبح كالقريّة الصغيرة التي إن اشتكى منها عضوٌ في شرق العالم تأذى منه عضوٌ في غربه! ولهذا فعلى المؤسسات المالية الإسلامية أن تكون لها أيادٍ بيضاء في مناطق الكوارث التي تحدث في عالمنا كمناطق الحروب والنزاعات المسلحة والزلازل والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية، وقد رأينا بعض المؤسسات قد قامت بالتبرع لغزة ولسوريا وللصومال ولمنطقة كيرلا بالهند والتي حدثت بها الفيضانات مؤخراً.

إن هذه المسؤوليات التي ذكرناها إنما هي على سبيل المثال لا الحصر، فللمؤسسات المالية الإسلامية القدرة على الإبداع ضمن هذه الوسائل بطرق وأشكال لا حصر لها، لكن لا يتم هذا إلا من خلال إنشاء إدارة متخصصة للمسؤولية المجتمعية داخل كل مؤسسة، ويكون واجبها تفعيل هذه الوسائل وتطويرها والعمل بها على أرض الواقع كي تصبح المؤسسة شريكاً إيجابياً فاعلاً داخل المجتمع وتعمل على رخائه وتطويره بالشكل الذي يحقق مصالح الجميع.



وختاماً فإن المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية الإسلامية لم تحظ بالاهتمام المطلوب على المستوى التنظيري، وبالتالي فإن التطبيقي العملي من قبل تلك المؤسسات لا يزال قاصراً، ولهذا فإننا نوصي بتوجيه الاهتمام البحثي والدراسي لطبيعة وأهمية رسالة مسؤولية هذه المؤسسات من الناحية المجتمعية من أجل تسهيل تطبيقها على أرض الواقع.

وأختم كلامي بأن البعض قد ينظر للمسؤولية المجتمعية كتكلفة إضافية على المؤسسات التي تطبقها، لكن إن نظرنا نظرة شمولية وبعيدة المدى لتيقنا بأنها تعود بالخير وحتى الربح على تلك المؤسسات بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام.

شكراً لكم ولحسن سماعكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته